قبل بضع سنوات، في هنغاريا بين صلاح خلف (ابو اياد) وبين مجموعة سياسية اسرائيلية ورجال اعلام، تعتبرهم م.ت.ف. من التيار المركزي في معسكر السلام الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٦/٦/١٩٨٦).

وعلى ارضية هذه الانشطة، اتسعت داخل م.ت.ف. القاعدة المؤيدة لعقد مثل هذه اللقاءات؛ وتمّ التعبير عن ذلك في قرار الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمّان، في العام ١٩٨٤؛ ومن ثمّ في قرار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في نيسان (ابريل) ١٩٨٧. وممّا جاء في القرارين: «ينبغي تطوير العلاقات مع الاوساط الديمقراطية والتقدمية الاسرائيلية، التي تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسّع الاسرائيلي، وتؤيد الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، والتي تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني» (**دافار**، ١٧/٦/١٩٨٧).

وعلى خلفية تطوّر هذا الواقع والحؤول دون توسّعه وتعميقه، اقرّ الكنيست الاسرائيلي مشروع قانون قدمته الحكومة الاسرائيلية، يقضي بمنع أي اسرائيلي، مقيم في اسرائيل، من القيام، عن سبق اصرار وبدون صلاحية قانونية، باجراء اتصال في البلاد، او في خارجها، بأي شخص يشغل منصباً في ادارة، او في هيئة اخرى، في منظمة اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية انها «منظمة ارهابية»، او بأي شخص يعمل ممثلاً لهذه المنظمة (**عل همشمار**، ١٥/١١/١٩٨٧).

وفي اطار التصدي لهذا القانون، عقدت لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، التي تأسست في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ووسّعت قاعدتها التمثيلية لتشمل اشخاصاً من حزب العمل الاسرائيلي والاحزار المستقلين وحركة حقوق المواطن (راتس) ومبام وراكح والحركة التقدمية للسلام واشخاصاً غير حزبيين، مؤتمراً صحافياً، في القدس، اعلن سكرتير اللجنة، لطيف دوري، خلاله، عن انه «ما من قوة في العالم تستطيع ايقاف الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ومن جانبنا، فاننا سوف نستمر في الحوار في اي مكان وزمان» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تحدي القانون، عقد اللقاء العلني الاول في مدينة كونستنستي الرومانية، تلبية لدعوة اتحاد الكتاب الروماني الى عقد ندوة حوار، بتاريخ السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، بين مسؤولين فلسطينيين ووفد من قوى السلام الاسرائيلية، شارك فيه ٢٧ اسرائيلياً، برئاسة سكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني مسؤول الدائرة العربية في حزب مبام، لطيف دوري، و ٢١ قيادياً وكادراً فلسطينياً من م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى (**المصدر نفسه**).

أمّا اللقاء العلني الثاني، فقد ترافق مع محاكمة اربعة اعضاء من وفد اللقاء الاول الذي عقد في رومانيا، وعقد في بودابست، بتاريخ الحادي عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٧، للتعبير عن احتجاج، واستنكار، قوى السلام في اسرائيل لهذه المحاكمة، من جهة، ولتأكيد التصميم، والاصرار على استمرارية الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني والنضال من اجل الغاء القانون، من جهة أخرى.

ضمّ الوفد الاسرائيلي ٢٥ شخصاً، ترأسه عضو الكنيست تشارلي بيطون (راكح)، للعلم المسبق بصعوبة التحقيق معه ومحاكمته لما يتمتع به من حصانة برلمانية، وضرورة رفع تلك الحصانة قبل بدء المحاكمة. وكان اعضاء الوفد يحملون وجهات نظر سياسية متنوّعة، والجامع المشترك فيما بينهم هو اعترافهم بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وضرورة اعتراف اسرائيل بحقوقه القومية، وبضمنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل (**زو هديرخ**، ١٣/٦/١٩٨٧).

امّا الوفد الفلسطيني، فقد شكّل برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وعضوية كل من عضو اللجنة التنفيذية، عبدالرزاق اليحيى، ود. رمزي خوري مدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، وسعيد عمارة القائم بأعمال مكتب م.ت.ف. في موسكو، وآخرون (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/٦/١٩٨٧).